حاولت الادارة الاميركية ترطيب الاجواء عبر سلسلة من التصريحات في وسائط الاعلام والقنوات الدبلوماسية، حيث تمّ التوضيح ان بيكر وجّه أقواله تلك الى الاطراف كافة ذات العلاقة بالنزاع في الشرق الاوسط، وان نقده الموجّه الى اسرائيل لا يشكّل اي تغيير في سياسة الادارة الاميركية. وفي الوقت عينه، أوضح الناطقون بلسان الرئيس الاميركي، ووزير خارجيته، ان أقوال بيكر تعبّر عن موقف الادارة الاميركية، وان الرئيس بوش كان على اطلاع مسبق عليها (**المصدر نفسه**، ١٥/٦/١٩٩٠).

من جهته، حاول وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، التخفيف من حدّة توتر الازمة بين الجانبين، فقال: «حقاً توجد خلافات في الرأي ازاء سبل تقدّم المسيرة السلمية بيننا وبين اسرائيل؛ وصحيح، أيضاً، القول انه ليس بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل خلافات في الرأي. فالزوجان اللذان لا يتلاسنان في بعض الاحيان لا يكونان طبيعيين. أمّا الامر الهامّ في العلاقات الحسنة، فهو عدم التركيز فقط على نقاط الخلاف» (**المصدر نفسه**، ١٧/٦/١٩٩٠). وشاركه الرأي مدير منظمة «ايباك»، الذي تذمّر من قيام السياسيين والصحافيين بتضخيم موضوع خلافات الرأي دون حاجة الى ذلك، «حيث ركزوا جلّ اهتمامهم على عشرة بالمئة من عدم توافق الآراء، وتجاهلوا التسعين بالمئة من التوافق» (**المصدر نفسه**، ١٥/٦/١٩٩٠).

تعليق الحوار

وفي الاطار الجهود المبذولة من جانب الادارة الاميركية لترطيب اجواء العلاقات فيما بينها وبين اسرائيل في أعقاب تصريح بيكر، اعلن الرئيس الاميركي، بوش، عن تعليق الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. بعد ثمانية عشر شهراً على بدئه، ليخفّف من حدّة الأزمة ويعيد العلاقات بين واشنطن وتل ـ أبيب، تدريجياً، الى مسارها الطبيعي. وفي هذا السياق، قال بيكر ان الادارة الاميركية مستعدة لاعطاء اسرائيل ضمانات تجاه عدم اجبار اسرائيل على اجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. وقد فهمت أقوال بيكر على انها ايماءة ايجابية تجاه اسرائيل ومحاولة للاشارة الى ان الولايات المتحدة الاميركية تتوقع جلوسها الى طاولة المباحثات (**عل همشمار**، ٢١/٦/١٩٩٠).

ويستدل من التصريحات، والمواقف، الاسرائيلية التي تواصلت، تباعاً، تعقيباً على القرار الاميركي بتعليق الحوار، ان المسؤولين الاسرائيليين زادوا في حدّة مواقفهم المتصلّبة المعادية للسلام العادل والشامل في المنطقة؛ حيث أجمعت ردود الأفعال الاسرائيلية، تقريباً، على الترحيب والارتياح ازاء ذلك القرار المعادي للحقوق الفلسطينية والعربية، والمساندة، مساندة مباشرة، للعدوان الاسرائيلي.

وفي هذا السياق، رحّب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، بالقرار الاميركي، فقال: «ان اسرائيل سوف تقوم بطرح مبادرتها السلمية مجدداً، وانها، الآن، اصبحت قادرة على فتح حوار مع فلسطينيين معتدلين من المناطق [المحتلة] قادرين على التحرر من وصاية م.ت.ف.». ونفى شامير ما تناقلته وسائط الاعلام الاسرائيلية بأن هذه الخطوة من شأنها تصعيد الضغط على اسرائيل. وقال ان من شأن القرار الاميركي «تقريب وجهات النظر بين البلدين، وايجاد مواقف مشتركة فيما بينهما»، معتبراً ان القرار «ايجابي، وهامّ، وقد انتظرناه منذ وقت طويل». كذلك أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ما قاله شامير، وأضاف: «ان اسرائيل لم تقدّم أي مقابل لهذا القرار، وان الرئيس بوش لم يقل هذا الكلام؛ بل قرر، ببساطة، قطع الحوار مع المنظمة دون انتظار أي مقابل». كذلك استبعد سفير اسرائيل في واشنطن، موشي اراد، ان تمارس الادارة الاميركية الضغوط على الحكومة الاسرائيلية في أعقاب القرار، وقال: «علينا، قبل التفكير بأي شيء آخر، التأكيد ان قرار تعليق الحوار من شأنه تعميق، وتقوية، العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، وكذلك اتاحة مواصلة العمل المشترك بين البلدين لاستمرار المسيرة السلمية» (**هآرتس**، ٢٢/٦/١٩٩٠).

وفي السياق عينه، تطابقت ردود فعل قيادة حزب العمل الاسرائيلي مع مواقف الحكومة الاسرائيلية